

# الخاتمة العامة

تتضمن الخاتمة العامة خلاصة الدراسة العامة ونتائج إختبار الفرضيات ونتائج البحث والتوصيات والإقتراحات وآفاق البحث, وهذا على النحو التالي:

## الخلاصة العامة:

يعتبر تطور النشاط المصرفي منذ القدم إلى يومنا هذا عاملا أساسيا في ازدياد أهمية ودور البنوك في التأثير على اقتصاديات الدول, وقد عملت التحولات الجديدة في العمل المصرفي على زيادة أهمية هذا الدور وكأحد محاور هذه التحولات نجد تكنولوجيا الإتصال والمعلومات, فعمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية لا يكون لها معنى لو لم يصاحبها تطور في تكنولوجيا الإتصال والمعلومات.

وقد حمل التحرير المصرفي وفق المبادئ التي جاءت بها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية إنعكاسات أثرت على أعمال البنوك وقادتها إلى تعديل وتطوير سياساتها لمواجهة هذه التحديات.

وقد تعرضنا في بحثنا هذا إلى دراسة إتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي تضمنت إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وكيف أن هذه الأخيرة أثرت على عمل البنوك من خلال فتحها لمجال المنافسة بين البنوك فيما بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى, وظهرت معها بيئة مصرفية متغيرة تميزت بازدياد اتجاهات المنافسة مما حتم على البنوك اتباع الإستراتيجيات التي تراها مناسبة لتعزيز مكانتها وتواجدها في ظل هذه البيئة, واعتبرت بعض هذه الإستراتيجيات ضرورية للرفع من القدرة التنافسية للبنوك لما تشهده الصناعة المصرفية من تطورات وتحولات مستمرة.

وقد خصت دراسة الحالة في هذا البحث القطاع المصرفي الجزائري والذي بدوره لا يمكنه تجنب الآثار التي ستفرضها عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية, والتي من المتوقع أن تكون في غير صالحه, كونه لم ينتهياً بعد لمواجهة الآثار السلبية لتحرير تجارة الخدمات المصرفية, ولا لكيفية التعامل معها على الرغم من قرب إنضمام الجزائر إلى منظمة OMC والتوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات ذلك أن الإصلاحات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري لم تصل به بعد إلى مستوى الأنظمة المصرفية في الدول المتقدمة إذا لم نقل دول الجوار.

فالضغوط التنافسية التي سوف تتعرض لها البنوك الجزائرية في المرحلة المقبلة من طرف البنوك الأجنبية التي تتميز خدماتها بميزة تنافسية تنمو مع زيادة التطور من الممكن أن تهدد سلامة

الجهاز المصرفي الجزائري وهو في بداية مرحلة التطور, وهو ما يستدعي بذل الجهود والبحث في الآليات التي تمكن البنوك الجزائرية من مواجهة المنافسة على ضوء انفتاح السوق الجزائرية, وبالرغم من أن قانون النقد والقرض قد مثلت تشريعاته توجهها يتماشى واتجاهات التفتح الإقتصادي فإننا نجد أن النمو التشريعي الوفير والتسارع في إصدار القوانين كان من دون استجابة ومن دون توافق في الميدان مما سيخلق معه آثارا سلبية تؤدي إلى فقدان مصداقية هذه القوانين وبالتالي عدم إحترامها.

إن الوضع الحالي للمنظومة المصرفية الجزائرية والتي رغم أنها شهدت العديد من الإصلاحات التي تهدف إلى التوجه نحو إقامة نظام مصرفي عصري متطور و مرن لمسايرة التطورات والتحولت العالمية إلا أن ذلك لم يظهر في ميدان الممارسة والعمل المصرفي.

إن المؤشرات السلبية التي عكسها واقع القطاع المصرفي في الفترة الأخيرة وحتى المقررات التي تهدف إلى تحقيق سلامة المراكز المالية للبنوك, فإن البنوك الجزائرية لم تستطع لحد الآن الإلتزام بها وهي بعيدة عن اعتماد المقاييس العالمية المطبقة في العديد من المجالات كمخاطر الإئتمان والرقابة الداخلية, وإن كانت مجبرة للتوجه إليها لاحقا, وهنا لا نقص من دور الجهود التي بذلت من أجل تطوير وعصرنة البنوك الجزائرية, ولكن هذه الجهود إذا لم تكن ضمن مشروع وطني شامل يسير وفق إستراتيجية حقيقية وفاعلة لتحقيق الفعالية اللازمة التي تأمل بها البنوك الجزائرية, فإنها لا تعدو أن تكون مجرد صرف لمزيد من الأموال.

إن تحليلنا للآثار المتوقعة لعملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية ينظر له من زاويتين, الأولى وهي أن هذه الآثار تحمل في حد ذاتها القوة التي تعطي للبنوك الجزائرية إمكانية تحسين كفاءتها وأدائها في مواجهة المنافسة الأجنبية وبالتالي فهي مزايا يجب على البنوك الجزائرية الإستفادة منها, ومن جهة أخرى فإن هذه الآثار تحمل تهديدات كبيرة للبنوك الجزائرية في ظل الظروف التي تعيشها حاليا, وقد قادنا هذا إلى اقتراح أفضل الإستراتيجيات التي رأيناها مناسبة والتي تمكن البنوك الجزائرية من رفع قدرتها التنافسية وتعزيز مكانتها في السوق المصرفية, ولما لا اختراق الأسواق الدولية وتحقيق الإستفادة المتبادلة من عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية, مع مراعاة العوامل المساعدة والتي تدعم هذه الإستراتيجيات وتمكنها من تحقيق فعاليتها, فالوضع المالي الجيد للإقتصاد الجزائري والتسهيلات التي تقدم للجزائر في إطار إتفاقية تحرير تجارة الخدمات بشأن الإلتزامات التي تخص فتح القطاع المصرفي أمام المنافسة الأجنبية, كلها عوامل تضاف لصالح الجزائر.

غير أن هذه الإستفادة لا يمكن أن تحقق شيئا ملموسا إيجابيا إذا ما بقي التعامل مع المستجدات والتغيرات بنفس السياسات السابقة, فالإصلاحات السابقة لم تظهر نتائجها كما كان مخططا لها نظريا,

لذلك فالضرورة تلح اليوم إلى تغيير طريقة التسيير التي أثبتت فشلها طوال السنوات السابقة، والنهوض بالقطاع المصرفي وفق إصلاحات جذرية تمس أكثر جانب الإدارة في البنوك الجزائرية والموارد البشري المؤهل وقيام إدارة حديثة تعمل بذهنية جديدة تسمح بتحقيق الإستفادة التامة من كل هذه التطورات التي تعرفها الصناعة المصرفية كل يوم، وتمكن الإقتصاد الجزائري من الإندماج وبشكل إيجابي في الإقتصاد العالمي.

### نتائج إختبار فرضيات البحث:

- لاحظنا في بحثنا هذا أن ازدياد حدة المنافسة وتنامي الضغوط التنافسية كان نتاجا لتحرير تجارة الخدمات المصرفية، فقد تغيرت البيئة المصرفية التي تعمل في ظلها البنوك، و انفتاح الأسواق المصرفية وظهورها كسوق مصرفية دولية واحدة سهل من دخول ووجود عدد كبير من المنافسين، وهذا لا يخص المنافسة بين البنوك فقط وإنما امتد إلى اتجاهات أخرى حيث ظهرت مؤسسات غير مصرفية تزاحم وتنافس البنوك في مجال عملها خاصة في مجال تقديم الخدمات المصرفية وهو ما يوافق طرحنا في الفرضية الأولى.
- بعد الدراسة لاحظنا أن الإستراتيجيات التي تعتمد عليها البنوك في زيادة قدراتها التنافسية تؤدي إلى الإستفادة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ذلك أن التطور الذي شهده العمل المصرفي وظهر خدمات مصرفية جديدة متطورة والتي أصبح من السهل على الجمهور الحصول عليها بفعل الامتداد الدولي للنشاط المصرفي، قد ألزم البنوك ضرورة الإعتماد على مثل هذه الإستراتيجيات الحديثة والتي تمكنها من كسب القدرة على المنافسة.
- فالبنوك العالمية اليوم والتي لها ميزة تنافسية في مجالات عديدة، هي بنوك مندمجة ولها تكنولوجيا مصرفية عالية، وعملت على تطبيق القواعد والمقررات الدولية في المجال المصرفي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- بعد إختبار الفرضية لاحظنا أن اعتماد البنوك على تكنولوجيا مصرفية متطورة يؤدي إلى تقديمها لأفضل وأحسن الخدمات المصرفية والتي تتميز بالسرعة والدقة، مما يمكنها من تحقيق ميزة تنافسية في المجال التكنولوجي وهذا ما يعزز من توجدها في الأسواق المصرفية، ذلك أن تميز الخدمات المصرفية في ظل التطور الحاصل في مجال الصناعة المصرفية وترتيبها مرتبط أساسا بتفاوتها في اعتماد التكنولوجيا، وبالتالي أصبحت التكنولوجيا هي الأداة الأساسية للتنافس اليوم، غير أن هذا مرتبط فقط بالدول القادرة على خلق التكنولوجيات الجديدة فالدول النامية على وجه الخصوص وإن كانت بنوكها تعتمد على جانب من التكنولوجيا، فهي تبقى دائما تكنولوجيا سبق

العمل بها، ونحن نتحدث عن سوق مصرفية مفتوحة فإن هذه التكنولوجيا لا تحقق لها الميزة التنافسية، إلا إذا تمكنت من صنع التكنولوجيا وتحقيق التفاوت وهذا أمر لا يزال بعيد المنال، وبالتالي فإن صحة الفرضية الثالثة هو أمر غير مؤكد.

### نتائج البحث:

- هناك جملة من النتائج تم استخلاصها من هذا البحث وهي:
  - أدى تحرير تجارة الخدمات المصرفية وفق المبادئ والأطر التي جاءت بها الإتفاقية المتعلقة بها إلى تعاضم الضغوط التنافسية التي تتعرض لها البنوك، وتكونت بيئة مصرفية عالية التعقيد من خلال ظهور مؤسسات غير مصرفية تعمل في ظل هذه البيئة.
  - تهدف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات والتي شملت الخدمات المصرفية والمالية إلى إيجاد إطار ينظم هذا الإمتداد الواسع والتوسع الكبير في عمل ونشاط البنوك بشكل يخدم مصالح جميع الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، وهي تعمل على خلق وإيجاد فرص تنافسية.
  - ظهرت هناك استراتيجيات وتوجهات حديثة تعمل على الرفع من القدرات التنافسية للبنوك كان من أبرزها ما عرفته الساحة المصرفية الدولية من اندماجات بين البنوك، وما عزز من اعتماد هذه التوجهات هو التأثير الذي خلفته عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القدرات التنافسية للبنوك.
  - يعكس مسار تطور القطاع المصرفي الجزائري عجز الإصلاحات المصرفية التي انتهجتها الجزائر لتطوير وتحديث هذا القطاع وفق اتجاهات تساير التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية العالمية.
  - إن وضع البنوك الجزائرية اليوم كان نتيجة للسياسات التي اتبعتها الحكومة طوال السنوات السابقة والتي كان من أبرزها دعم التمويلات غير المشروعة لصالح المؤسسات العمومية، على الرغم من أن قانون النقد والقرض قد وضع حداً لمثل هذه التجاوزات غير أن التطبيقات العملية لا تعكس ذلك.
  - إن خلو الساحة المصرفية من البنوك الخاصة ذات رأس مال الجزائري يؤدي إلى عدم الوفرة المصرفية وهذا يفتح المجال بشكل أوسع أمام البنوك الأجنبية في اختراق السوق المصرفية خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية ويخلق هذا تحدي كبير تواجهه البنوك العمومية.

- لا يمكن الحديث على الأقل في الوقت الحالي عن الآثار الايجابية المترتبة من تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي الجزائري هذا بالنظر إلى الوضع التنافسي المتأخر جدا للبنوك الجزائرية.
- إن البيئة المصرفية الجزائرية غير مهیأة حاليا لاعتماد استراتيجيات زيادة القدرة التنافسية من طرف البنوك، فالتكنولوجيا المصرفية المتطورة والتي تعتبر الأداة الأساسية للمنافسة عالميا لا يزال الاعتماد عليها واكتسابها من طرف البنوك الجزائرية في مراحل بدايتها.
- يعتبر اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي نقطة ايجابية لصالح القطاع المصرفي حيث يمكن البنوك الجزائرية من التعاون مع بنوك أوروبية ، وكذلك دعم الإصلاحات المصرفية و دعم مشاريع تطوير القطاع المالي المصرفي، ويبقى هذا التطوير مرهون أساسا بالجهود المبذولة من طرف البنوك الجزائرية لمسايرة التطورات العالمية المستمرة.

### التوصيات المقترحة:

- هناك مجموعة من التوصيات نتقدم بها وقد تم اقتراحها عند استكمال هذا البحث وهي تمثل إضافة له لتقديم صورة أوضح حول موضوع الدراسة:
- توفير إطار قانوني وتشريعي يتماشى وما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والتأثيرات التي ستمس القطاع المصرفي الجزائري، مع مراعاة ما مدى استيعاب السوق المصرفية الجزائرية لمزيد من البنوك والمؤسسات المصرفية.
- على الدولة أن تهيأ المحيط الملائم لانفتاح المصرفية من خلال نشر الثقافة المصرفية بين الأفراد والمتعاملين.
- من الأحسن عدم إدراج بند الخدمات المصرفية والمالية ضمن جدول الالتزامات الذي يبين القطاعات المفتوحة أمام المنافسة الأجنبية وذلك حتى تستكمل البنوك الجزائرية استعدادها للوضع التنافسي الجديد، حيث أن عملية تحرير تجارة الخدمات المصرفية يمكن أن تتم عبر مراحل متعددة.
- لكي تستفيد البنوك من الوضعية المالية للجزائر في إتمام مشاريع التطوير والعصرنة يجب أن يكون ذلك ضمن مشروع وطني شامل، وأن تعمل البنوك جديا في دراسة الاستراتيجيات التي تمكنها من مواجهة المنافسة واختيار الوقت الأنسب لاعتمادها.

- احتكاك البنوك الجزائرية بالبنوك الأوروبية وذلك في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن تستفيد من ذلك في اكتساب التقنيات والأدوات المصرفية الحديثة.
- استكمال مشاريع خوصصة البنوك العمومية، وأن تتبع الحكومة إستراتيجية واضحة وفاعلة في هذا المجال من خلال تحديد الأهداف بدقة وعدم الإسراع في هذه العملية لتفادي الآثار السلبية لها.
- إن ما يضمن النجاح في أي مجال هو استمرارية وتطوير البحوث العلمية، لذلك من الضروري إقامة مكاتب خبرة واستشارة في المجال المصرفي تعمل على مستوى دولي وذلك من خلال تعزيز الاتفاقيات المشتركة.

### أفاق البحث:

تعرضنا في هذا البحث إلى دراسة اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما حملته من متغيرات أثرت على عمل البنوك وفرضت عليها اعتماد استراتيجيات لمواجهة تأثيراتها، وكيفية مواجهة البنوك الجزائرية لتحديات وأثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ونظرا لتشعب هذا الموضوع فإنه يبقى مفتوحا لدراسات وبحوث أخرى تكون أكثر عمقا، مثل ما يلي:

- ❖ البحث في مستقبل البنوك الجزائرية بعد التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية، ذلك أن بحثنا هذا قدم اقتراحات قبل التوقيع على هذه الاتفاقية ومن الممكن أن تحدث تغيرات بعد التوقيع لم يقم البحث بدراستها.
- ❖ البحث في الدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك الأجنبية التي تعمل في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية في تطوير الاقتصاد الوطني.
- ❖ دراسة النتائج التي تخلفها استراتيجيات زيادة القدرة التنافسية على البنوك الجزائرية.

وفي ختام هذا البحث نرجو أن نكون قد أسهمنا ولو بشكل بسيط في تبيان ما تفرزه عملية تحرير الخدمات المصرفية، وحاولنا الإجابة على بعض التساؤلات المرتبطة بتأثيراتها، ونوضح أن بحثنا هذا لم يخلو من التقصير الذي هو لزام كل عمل إنساني وقد واجهتنا عدة عراقيل وصعوبات نظرا لنقص المعلومات اللازمة لهذا البحث، مما ينعكس على البحث في بعض جوانبه.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يرزقنا النية الصادقة في هذا العمل وأن يوفق كل السائرين في طريق العلم.

والله ولي التوفيق